

## الباب الثالث أحكام متنوعة

١- الحمل.

٢- العرقى والحرقى والهدمى.

٣- المفقود.

٤- الأسير.

٥- ولد الزنا واللعان.

٦- الخنثى والمشكل.

٧- المرتد.

٨- التخارج.

## المبحث الأول ميراث الحمل

١- تعريفه والدليل على توريثه :

هو ما يحمل في البطن من الولد.

حكمه في الميراث: أجمع الصحابة على توريث الحمل.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا استهل المولود ورث» رواه أبو داود.

٢- شروط استحقاق الحمل الميراث:

يشترط الفقهاء لاستحقاق الجنين الإرث عند ولادته شرطين هما:

١- أن يفصل عن أمه حياً ولو لحظة واحدة. وتعرف حياته بصراخه أو بعطاسه

أو بتنفسه أو تحريكه لعضو من أعضائه أو بأي علامة أخرى تدل على الحياة وذلك عملاً

بالحديث الذي رواه أبو داود بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه».

أما إن خرج من بطن أمه ميتاً فإنه لا يرث.

٢- أن يتيقن وجوده في بطن أمه وقت وفاة المورث. لأن من شروط الإرث كما أسلفنا تحقق حياة الوارث حقيقة أو حكماً بعد موت مورثه ومعرفة ذلك تظهر من معرفة مدة الحمل أقلها وأكثرها.

٣- أقل مدة الحمل وأكثرها:

أما أقل مدة الحمل فقد اتفق فيها كلام الفقهاء مع الطب على أنها ستة أشهر.

أما في الشرع فقد ولدت امرأة في عهد عثمان رضي الله عنه بعد زواجها بستة أشهر ولداً كاملاً حياً فذهب زوجها إلى عثمان رضي الله عنه وذكر ذلك لعثمان رضي الله عنه مصرحاً بأن الولد ليس ولده وأراد عثمان أن يقضى عليها بالحد فقال له علي رضي الله عنه أما تقرأ القرآن قال بلى. أما سمعت الله عز وجل يقول: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾، فلم نجد به بقى إلا ستة أشهر. فرجع عثمان عن قوله. وعلى هذا الحمل والإرضاع ثلاثون شهراً والرضاع في الآية أربعة وعشرون شهراً والحمل ستة أشهر<sup>(١)</sup>.

أما في الطب: فإن الطب يقرر أن أقل الحمل الذي يمكنه العيش بعده ستة أشهر، ونشرت جريدة البلاد في ١/٢٤/١٣٩٩ هـ الموافق ١٢/٢٤/١٩٧٨ م تحقيقاً صحفياً عن مولد طفل في مستشفى الولادة بجدة عمره ستة أشهر ووزنه ٦٠٠ جرام فقط. نقل ذلك الدكتور محمد علي البار في كتابه خلق الإنسان بين الطب والقرآن.

ولقد خالف القانون المصري قول جماهير العلماء وأخذ بالرأي القائل بأن أقل مدة للحمل تسعة أشهر هلالية ٢٧٠ يوماً

(١) ابن كثير ١٥٧/٤ بصرف.

أكثر مدة الحمل:

اختلفت أقوال الفقهاء في هذه المسألة. وأوجز لك هذه الأقوال والله المستعان.  
 ١- قال الحنفية: أن أقصى مدة الحمل سنتان واستدلوا بخبر عن عائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي قالت: ما تزيد المرأة في الحمل عن سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل.

ونقل ابن عابدين عن البحر أن ظل المغزل مثل للقلة لأنه حال الدوران أسرع زوالاً من سائر الظلال.

وهذه المدة وردت أيضاً رواية عن أحمد ومقتضى ذلك أنه لا يزيد مكث الولد في البطن على سنتين مطلقاً.

٢- مذهب الشافعية وظاهر مذهب الحنابلة والمشهور من مذهب مالك: أن أكثر مدة الحمل أربع سنين.

واستدل صاحب المغنى لهذا الرأي بأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الموجود وقد وجد الحمل لأربع سنين وأورد عدة أقوال منها قول مالك عندما سئل عن حديث عائشة الذي استدل به الأحناف قال: «سبحان الله من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل أربع سنين قبل أن تلد...» إلى غير ذلك من الأقوال.

٣- قول محمد بن عبد الحكم الفقيه المالكي: الذي قال أن أقصى مدة الحمل سنة هجرية. وهذا القول رجحه ابن رشد بقوله: «وهو أقرب إلى المعتاد. والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالنادر ولعله أن يكون مستحيلاً».

٤- أما مذهب الظاهرية فيعبر عنه ابن حزم بقوله: «لا يجوز أن يكون حمل أكثر من

تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر لقول الله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُمْ وَفِصَالُهُمْ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ﴾، فمن ادعى حملاً وفضلاً يكون في أكثر من ثلاثين شهراً فقد قال الباطل والمحال ورد كلام الله عز وجل جهاراً.

كما أيد ابن حزم مذهبه بأدلة أخرى ذكرها في المحلي<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ علي ابن حزم واستدلّ له بالآيتين السابقتين بأن القول بالتسعة أشهر يعتبر أيضاً رداً لكلام الله تعالى. لأنه يقتضى أن الرضاع يمكن أن تكون مدتها سنتين لمن أراد أن يتمها فلا يبقى للحمل إلا ستة أشهر كما استدل بذلك علي رضي الله عنه.  
فالقول بأنها تسعة أشهر تكون مخالفة لكلام الله أيضاً.

٥- ونقل القرطبي عن ابن خويز منداد قوله:

«أقل الحيض والنفاس وأكثره وأقل الحمل وأكثره مأخوذ من طريق الاجتهاد».

وقال أبو عمر بن عبد البر: «هذه مسألة لا أصل لها إلا الاجتهاد والرد إلى ما عرف من أمر النساء».

والخلاصة: أن هذه المسألة غير واضحة المعالم وليس فيها نقل توقيفي يصح الاستناد إليه. وأقرب الأقوال التي يمكن ترجيحها ما ذهب إليه محمد بن عبد الحكم الفقيه المالكي من أن أقصى مدة الحمل سنة قمرية.

أكثر الحمل عند الأطباء:

قال د. محمد علي البار في كتاب (خلق الإنسان بين الطب والقرآن): «أما أكثر الحمل عند الأطباء فلا يزيد عن شهر بعد موعده وإلامات الجنين في بطن أمه ويعتبر ما زاد عن ذلك نتيجة خطأ في الحساب».

وقال أيضاً: إن الجنين قد يموت في بطن أمه ويبقى فيها أمداً طويلاً وهذا أمر معروف عند الأطباء وقد يتكلس - ترسب فيه أملاح الكالسيوم فيصبح مثل الجير ثم يقذفه الرحم بعد فترة، وقد يقذفه على فترات متقطعة<sup>(١)</sup> وقد اتجهت وزارة العدل في مصر إلى أهل الخبرة من رجال الطب الشرعي فقرروا بعد البحث والدرس أنه لا يمكن بحال أن يبقى الجنين في الرحم أكثر من سنة شمسية مع ندرة أن يزيد على تسعة أشهر وبناء على ذلك صدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن أقصى مدة الحمل التي تسمع معها دعوى النسب

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن (٤٥٢ - ٤٥٣).

وتستحق فيها نفقة العدة للزوجة مدعية الحمل هي سنة شمسية عدد أيامها ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وهذا هو المعمول به في الفتوى ليشمل الحالات النادرة ولقطع الطريق أمام دعاوي التزوير لتبرير تطويل مدة النفقة للمعتدة التي تدعي الحمل وإثبات النسب للولد من غير أبيه الشرعي.

ونلفت نظرك هنا إلى أن محمد بن عبد الحكم قال بالسنة الهلالية وهو الأولى لأن الله تعالى جعل الأهلة مناط التوقيت في العبادات وغيرها اقرأ إن شئت قول الله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٨٩)

#### الحاصل مما سبق:

أن الزوجة إذا أتت بولد بعد وفاة زوجها فإنه لا يرث إلا إذا ولد حياً لسنة هلالية على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة فإن أتت به لأكثر من سنة هلالية فلا يرث لتجاوز أكثر مدة الحمل وهي المدة المقررة لثبوت النسب والميراث تابع لثبوت النسب.

ويلاحظ أن المدة تبدأ من وقت العدة التي تبدأ بالطلاق إن كانت المعتدة مطلقة، ومن وقت الوفاة إن كان متوفى عنها زوجها وإذا دخل الزوج بامرأة وأتت بولد لأقل من ستة أشهر لا يلحق به ولا يرثه وإن أتت به لستة أشهر فأكثر لحق به وورثه.

#### أمثلة تطبيقية على أقل مدة الحمل وأكثرها:

لا يخفى عليك مما سبق بيانه أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وأن أكثر مدة للحمل على القول الراجح سنة هلالية وهو ما رجحه ابن رشد وقال به محمد بن عبد الحكم المالكي وهذا القول هو ما نسير عليه إن شاء الله في حل هذه المسائل وبالله التوفيق.

#### مثال (١):

مات رجل في أول جمادى الأولى سنة ١٤٠٠هـ وترك أخاً شقيقاً وزوجة حاملاً ووضعت الزوجة حملها في أول جمادى الآخرة ١٤٠١هـ.

الحل:

الحمل	أخا شقيقاً	زوجة
لا شيء له	الباقي تعصياً	الربع

لا شيء لهذا الحمل لأنه ولد لأكثر من سنة هجرية من تاريخ وفاة الزوج والزوجية قائمة.

مثال (٢):

طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً في تاريخ ١٠ من رجب سنة ١٤٠٩ هـ ومات في ١٥ رمضان ١٤٠٩ هـ وترك هذه المطلقة حاملاً وترك أيضاً أباً ووضعت المطلقة الحمل في ٣٠ من رجب سنة ١٤١٠ هـ.

الحل:

الأب يأخذ جميع التركة تعصياً. ولا شيء لهذا الحمل حيث أنه ولد لأكثر من سنة هجرية من تاريخ الطلاق.

مثال (٣):

تزوج رجل بامرأة من تاريخ ١٥ شوال سنة ١٣٧٠ هـ ودخل بها في نفس التاريخ. ووضعت ولداً بتاريخ ١٥ من ربيع الأول ١٣٧١ هـ.

الحل:

لا ميراث لهذا المولود لأنه ولد قبل استيفاء أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر لاحظ أن القانون في مصر أخذ بأقصى مدة الحمل وهي سنة شمسية عدد أيامها ٣٦٥ يوماً وهو المعمول به في الفتوى في مصر وليس السنة الهجرية. وفيما يتعلق بأقل مدة الحمل أخذ القانون بالرأي القائل بأنها تسعة أشهر (٢٧٠) يوماً.

## ٤- كيفية ميراث الحمل وأمثلة

لما كان أمر الحمل دائراً بين الوجود والعدم والذكورة والأنوثة فيجوز أن يكون الجنين حياً كما يجوز أن يكون ميتاً وكذلك يجوز أن يكون ذكراً كما يحتمل أن يكون أنثى ويجوز أن يكون واحداً كما يجوز أن يكون متعدداً ولكل حكمه الخاص في الإرث

فقد رأى الفقهاء أن تحجز التركة كلها إذا كانت الولادة منتظرة في وقت قريب فإن امتنع الورثة عن تأخير القسمة فيحجز للجنين أو فر النصبين في حالتي الذكورة والأنوثة - في يد أمينة - على أنه وارث. فإذا انفصل عن أمه حياً وكان الموقوف له زائداً عن حقه رد الزائد إلى مستحقه وإن كان ناقصاً استكمل النقص من الورثة الذين نالوا أكثر من حقهم كما يعامل كل وارث معه بأسوأ النصيبين احتياطاً حتى تنجلي حقيقة الأمر فيأخذ كل ذي حق حقه وسأخذ هنا بما ذهب إليه القاضي أبو يوسف من تقدير الحمل واحداً لأنه الكثير الغالب

أحوال الحمل بالنسبة لبقية الورثة :

١- إما أن يكون حاجباً لبقية الورثة حجب حرمان

٢- وإما أن يكون الحمل حاجباً للورثة حجب نقصان

٣- وإما أن يكون مشاركاً للورثة

فبالنسبة للحالة الأولى: (حاجباً للورثة حجب حرمان).

توقف جميع التركة إلى أن ينفصل الحمل لأنه يجوز أن يكون ابناً ويجوز أن يكون بنتاً.

مثاله:

مات عن زوجة حامل وأخ شقيق .

فالزوجة تعطي نصيبها وهو الثمن حيث أنه لا يتأثر نصيبها بكون المولود ذكراً أو أنثى.

أما الأخ الشقيق فلا يأخذ شيئاً حتى يظهر الحمل.

فإن كان المولود ذكراً فلا شئ للأخ الشقيق لأنه محجوب بالابن وتكون المسألة:

مات عن: زوجة وابن وأخ شقيق.

الحل:

أخ شقيق	ابن	زوجة
محبوب بالفرع الوارث المذكر (الابن)	الباقى تعصياً	الثمن

وإن كان المولود أنثى ففرضها النصف والأخ الشقيق يأخذ الباقي تعصياً وتكون المسألة:

مات عن زوجة و بنت وأخ شقيق.

الحل:

أصل المسألة	أخ شقيق	بنت	زوجة
٢٤	الباقى تعصياً	النصف	الثمن
	٩	١٢	٣

الحالة الثانية: أن يكون الحمل حاجباً للورثة حجب نقصان:

يعطي كل وارث معه أقل النصيبين باختلاف ذكورة الحمل وأنثوته - احتياطاً

ويوقف الباقي حتى يظهر الحمل

ومثاله:

مات عن زوجة حامل وأب. فيكون العمل هكذا:

(١) على تقدير كون الحمل ذكراً:

زوجة	أب	حمل (ذكراً)	أصل المسألة
الثلث	السدس	الباقي تعصياً	٢٤
٣	٤	١٧	

(٢) على تقدير كون الحمل أنثى:

زوجة	أب	حمل (أنثى)	أصل المسألة
الثلث	السدس فرضاً والباقي تعصياً	النصف	٢٤
٣	٩ = (٥+٤)	١٢	

في هذه المسألة تعطي الزوجة الثلث (٣) ويعطي الأب أقل النصيبين وهو (٤) على تقدير الذكورة ويوقف الباقي وهو (١٧) إلى أن تلد الزوجة. فإن ولدت ذكراً أعطى جميع الموقوف وهو (١٧) وإن ولدت أنثى أعطيت النصف (١٢) والباقي من الموقوف وهو (٥) يعطى للأب تعصياً.

٤- الحالة الثالثة (أن يكون الحمل مشاركاً للورثة):

كما إذا ترك بنين أو بنات وحاملاً فالمعمول به في الفتوى ما يأتي:  
(١) يقدر الحمل واحداً لأنه الغالب.

(٢) يوقف له أحسن النصيبين في حالتي الذكورة والأنوثة.

(٣) إذا انفصل حياً وكان الموقوف له زائداً عن حقه رد الزائد إلى مستحقه. وإن كان

ناقصاً استكمل هذا النقص من الورثة الذين أخذوا أكثر من حقه.

(٤) يعطى كل وارث معه أقل النصيبين - احتياطاً - ويوقف الباقي حتى يظهر

الحمل.

ومثاله: ماتت امرأة وتركت أختاً شقيقة وأخوين لأم وزوجاً وزوجة أب حاملاً

الحل:

١- إذا كان الحمل ذكراً: فيكون أخاً لأب وهو عاصب يأخذ الباقي بعد أصحاب

القروض هكذا:

أخت شقيقة	أخوين لأم	زوج	أخ لأب (الحمل)	أصل المسألة
النصف	الثلث	النصف	لم يبق له شيء لعول المسألة	١٢ وعالت
٦	٤	٦	لم يبق له شيء	إلى ١٦

٢- إذا كان الحمل أنثى: فستكون أخناً لأب يفرض لها السدس تكملة الثلثين مع

الأخت الشقيقة وتكون المسألة كالتالي:

أخت شقيقة	أخوين لأم	زوج	أخت لأب (الحمل)	أصل المسألة
النصف	الثلث	النصف	السدس تكملة الثلثين	١٢ وعالت
٦	٤	٦	٢	إلى ١٨

فيوقف للحمل أحسن النصيبين وهو في هذه المسألة كما ترى حالة الأنوثة (السدس)

فإن ظهر الحمل أنثى أخذ ما حفظ له وإن تبين أنه ذكر يوزع السدس الموقوف على المستحقين بنسبة أنصابتهم.

مثال (٢):

مات وترك بنتاً وأباً وأماً وزوجة حاملاً وتركته مقدارها ٤٣٢٠٠ جنيه.

(١) إذا فرضنا أن الحمل أنثى: فتكون المسألة هكذا:

مات وترك أباً وأماً وزوجة بنتين

أب	أم	زوجة	بنتان	أصل المسألة
السدس	السدس	الثلث	الثلثين	٢٤ وعالت
٤	٤	٣	١٦	إلى ٢٧

$$\begin{aligned} \text{مقدار السهم} &= 43200 \div 27 = 1600 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأب} &= 1600 \times 4 = 6400 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأم} &= 1600 \times 4 = 6400 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 1600 \times 3 = 4800 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب البنين} &= 1600 \times 16 = 25600 \text{ جنيه} \\ \text{للبنات الواحدة} &= 12800 \text{ جنيه} . \end{aligned}$$

(٢) إذا افترضنا أن الحمل ذكر:

أباً أما زوجة بنتاً ابناً هو (الحمل).

أصل المسألة	ابن (الحمل)	بنت	زوجة	أم	أب
٢٤	الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين		الثلث	السدس	السدس
	١٣		٣	٤	٤

$$\begin{aligned} \text{قيمة السهم الواحد} &= 43200 \div 24 = 1800 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأب} &= 1800 \times 4 = 7200 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأم} &= 1800 \times 4 = 7200 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 1800 \times 3 = 5400 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الابن والبنت} &= 1800 \times 13 = 23400 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الابن} &= 15600 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب البنت} &= 7800 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

المقارنة:

(١) أقل النصيبين لكل وارث كالاتي:

$$\begin{aligned} \text{الأب} &= 6400 \text{ جنيه} \\ \text{الأم} &= 6400 \text{ جنيه} \\ \text{الزوجة} &= 4800 \text{ جنيه} \\ \text{البنت} &= 7800 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

(٢) أوفر النصيب للحمل:

هو ١٥٦٠٠ جنيه يوقف هذا المبلغ مع أوفر الأنصباء وهو ٢٢٠٠ جنيه حتى يكشف الله عن حقيقة هذا الحمل فيأخذ كل واحد تمام ما يستحقه

فيكون المبلغ الموقوف = ١٥٦٠٠ + ٢٢٠٠ = ١٧٨٠٠ جنيه

ملاحظة:

مبلغ ٢٢٠٠ هو أوفر أنصبة الأب والأم والزوجة من خلال الفرق بين أنصبتهم في حالة افتراض أن الحمل ذكر وحالة افتراضه أنثى .

وفر نصيب الأب = ٧٢٠٠ - ٦٤٠٠ = ٨٠٠

وفر نصيب الأم = ٧٢٠٠ - ٦٤٠٠ = ٨٠٠

وفر نصيب الزوجة = ٥٤٠٠ - ٤٨٠٠ = ٦٠٠

٢٢٠٠

مثال (٣):

مات عن أب وأم وزوجة حامل وأخوين شقيقين وأختين لأب وترك ٤٨ فداناً .  
الحل:

الأخوان الشقيقان والأختان لأب محجوبون بالأب فتكون المسألة:

(١) إذا فرضنا أن الحمل ذكر:

أصل المسألة	ابن (الحمل)	زوجة	أم	أب
٢٤	الباقي تعصيباً	الثلث	السدس	السدس
	١٣	٣	٤	٤

قيمة السهم = ٢٤ ÷ ٤٨ = ٢ فدان .

نصيب الأب = ٢ × ٤ = ٨ فدان .

نصيب الأم = ٢ × ٤ = ٨ فدان .

نصيب الزوجة = ٢ × ٣ = ٦ فدان .

نصيب الابن = ٢ × ١٣ = ٢٦ فدان .

(٢) على افتراض أن الحمل أنثى:

أصل المسألة	بنت (الحمل)	زوجة	أم	أب
٢٤	النصف	الثلث	السدس	السدس + الباقي
	١٢	٣	٤	٥ = ١ + ٤

قيمة السهم =  $٤٨ = ٢٤ \div ٢$ .

نصيب الأب =  $١٠ = ٢ \times ٥$  ف.

نصيب الأم =  $٨ = ٢ \times ٤$  ف.

نصيب الزوجة =  $٦ = ٢ \times ٣$  ف.

نصيب البنت =  $٢٤ = ٢ \times ١٢$  ف.

١- نلاحظ أن نصيب الأم لا يتغير في الحالتين. وكذا نصيب الزوجة.

٢- أقل النصيب لكل وارث.

الأب ٨ أفدنة.

أوفر النصيبين للحمل ٢٦ فدان.

يحجز للجنين ٢٦ فدان فإن ظهر أنه ذكر استحقها وإن ظهر أنه أنثى استحققت ٢٤

فدانا وأعيد الباقي إلى الأب

مثال (٤):

مات عن بنت وبنت ابن وعم شقيق وزوجة أخ شقيق حامل ٦٠٠٠ جنيه.

١- على افتراض أن الجنين ذكر: فيكون الحمل ابن أخ شقيق.

أصل المسألة	عم شقيق	الحمل (ابن أخ شقيق)	بنت ابن	بنت
٦	محبوب بابن الأخ الشقيق	الباقي تعصيباً	السدس تكملة الثلثين	النصف
	لا شيء	٢	١	٣

قيمة السهم =  $٦٠٠٠ = ٦ \div ٦٠٠٠$

$$نصيب بنت = 3 \times 1000 = 3000$$

$$نصيب بنت الابن = 1 \times 1000 = 1000$$

$$نصيب ابن الأخ (الحمل) = 2 \times 1000 = 2000$$

٢- على افتراض أن الجنين أنثى .

أصل المسألة	عم شقيق	بنت أخ	بنت ابن	بنت
٦	الباقي تعصياً	لا شيء لها (الحمل من ذات الأرحام)	السدس تكملة الثلثين	النصف
	٢	لا شيء	١	٣

$$قيمة السهم = 6000 \div 6 = 1000$$

$$نصيب بنت = 3 \times 1000 = 3000$$

$$نصيب بنت الابن = 1 \times 1000 = 1000$$

$$نصيب العم الشقيق = 2 \times 1000 = 2000$$

يحجز للجنين مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على اعتبار أنه ذكر لأنه أوفر النصيبين له .

ونصيب بنت و بنت الابن لا يتغير في الحالين .

ولا يعطى العم الشقيق شيئاً .

فإن ظهر أن الجنين ذكر استحق ما حجز له وإن ظهر أنه أنثى فلا يستحق شيئاً ويعطى

المبلغ المحجوز للعم الشقيق .

## المبحث الثاني

### أحكام الغرقى والحرقى والهدمى

إذا مات جماعة في حادثة واحدة وكان بينهم توارث كما إذا ركبوا سيارة وماتوا جميعاً بسبب حادث أو سفينة غرقت بهم أو انهدم منزل على ساكنيه فماتوا.... إلى غير ذلك فإن الأمر لا يخلو من أربعة أحوال:

١- أن نعلم من مات أولاً. فيرثه من مات بعده.

٢- أن نجعل أيهم مات أولاً.

٣- أن نعلم أنهم ماتوا دفعة واحدة.

٤- أن نعلم أن موتهم لم يكن دفعة واحدة ولكن لا نعلم أيهم مات أولاً.

في الحالات الثلاث الأخيرة (٢ ، ٣ ، ٤) لا توارث بينهم ويوزع مال كل واحد منهم للأحياء من ورثته وهذا هو ما ذهب إليه الصديق وعمر وجمهور الفقهاء وهذا ما قضى به زيد في قتل اليمامة وقضى به علي في قتل الجمل و صفين وذلك لأن استحقاق الأحياء مقطوع به واستحقاق كل واحد من الآخر مشوك فيه لعدم معرفة السابق منهم فقدم المقطوع به على المشكوك فيه.

#### ومثاله:

إذا مات زوج وزوجته في حادث وكان لهما بنتان وللزوج أخ شقيق وأختان شقيقتان وترك ٤٨٠٠٠ جنية - وللزوجة أم وعم وترك ٢٤٠٠٠ جنية.

#### الحل:

الزوج لا يرث من زوجته وكذلك الزوجة لا ترث من زوجها وإنما توزع التركة على الورثة الأحياء كالاتي .

#### تركة الزوج:

بنتان	أخ شقيق	أختان شقيقتان	أصل المسألة
الثلاثان	الباقي تعصيباً		٦
٤	٢		

$$\text{قيمة السهم} = 8000 = 6 \div 48000$$

$$\text{نصيب البنتين} = 8000 \times 4 = 32000 \text{ لكل بنت } 16000$$

$$\text{نصيب الأخ الشقيق والأختين الشقيقتين} = 8000 \times 2 = 16000$$

$$\text{للأخ الشقيق } 8000 \text{ ولكل أخت } 4000$$

وتركة الزوجة:

أصل المسألة	عم	أم	بتان
٦	الباقي تعصياً	السدس	الثلاثان
	١	١	٤

$$\text{قيمة السهم} = 4000 = 6 \div 24000$$

$$\text{نصيب البنتين} = 4000 \times 4 = 16000 \text{ لكل بنت } 8000$$

$$\text{نصيب الأم} = 4000 \times 1 = 4000$$

$$\text{نصيب العم} = 4000 \times 1 = 4000$$

## المبحث الثالث

### ميراث المفقود

**تعريفه:** هو غائب انقطع خبره فلم تعلم حياته ولا موته  
**أنواعه:**

**النوع الأول:** الذي انقطع خبره في حالة يغلب معها الهلاك كمن يخرج للصيد في البحر ولم يعد أو فقد بعد غارة جوية أو يخرج للصلاة أو حاجة قريبة فلا يرجع ولا يعلم خبره.

فهذا النوع يحكم القاضي بموته - إذا لم تقم بينة على موته - بعد مضي أربع سنين من تاريخ فقدته وذلك لقول عمر رضي الله عنه: «أما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل» أخرجه البخاري .

**ميراثه:** لا يرث إلا من كان حياً عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات من ورثته قبل الحكم بموته.

#### النوع الثاني:

الذي انقطع خبره في حالة يظن معها السلامة كمن خرج لتجارة أو طلب علم أو سياحة فلا يرجع ولا يعلم خبره هذا النوع يحكم القاضي بموته - إذا لم تقم بينة على موته - حينما يغلب على ظنه موته وأمر المدة موكول إلى اجتهاد القاضي وبعد التحري والبحث عنه بجميع الوسائل الممكنة .

#### ملاحظة:

إن قامت بينة على موت المفقود يعتبر ميتاً من الوقت الذي تحدده البينة ويرث من مات قبله ولا يرث من مات بعده

#### **كيفية ميراث المفقود:**

**للمفقود حكمان:** الأول بالنسبة لماله (الإرث منه) والثاني بالنسبة لمال غيره (إرثه).

١ - بالنسبة لماله فيرثه من كان حياً وقت الحكم بموته ولا يورث ما دام في مدة الانتظار لأن الأصل بقاء حياته .

٢- بالنسبة لمال غيره (إرثه من غيره) فمات مورثه قبل الحكم بموته ورثه المفقود فيحفظ للمفقود نصيبه كاملاً عند أمين حتى يتبين أمره فإن ظهر حياً أخذه وإن حكم القاضي بموته قبل موت مورثه رد هذا الموقوف على ذمته إلى ورثة مورثه - الميت - وليس إلى ورثة المفقود كأن يحكم القاضي في ١٤٠٥ هـ بموت المفقود ١٤٠٢ هـ بناء على بينة وكان الموروث مات ١٤٠٤ هـ.

### بيان نصيبه في التركة :

- ١- تحل المسألة على تقدير حياة المفقود.
- ٢- تحل المسألة أيضاً على تقدير أنه ميت.
- ٣- يعطي الورثة أقل النصيبين وتحفظ فروق الأنصاء مع نصيب المفقود إلى أن يستبين أمره.
- ٤- يوقف توزيع التركة بالكامل إن كان اعتبار المفقود حياً يؤدي إلى حجب الورثة حجب حرمان إلى أن يستبين أمره.

ومثاله: مات عن أخ شقيق وابن مفقود.  
ففي هذه الحالة يوقف التصرف في التركة كلها لأن الابن يحجب الأخ حجب حرمان فإن ظهر الابن حياً كانت التركة كلها له. وإن حكم بموت الابن كانت للأخ.

### مثال لحل مسائل المفقود التي ليس فيها حجب حرمان:

مات وترك زوجة وأباً وأماً وابناً مفقوداً وترك ٤٨٠٠٠٠ جنية.

### الحل:

### أولاً: على تقدير حياة المفقود:

أصل المسألة	ابن مفقود	أم	أب	زوجة
٢٤	الباقي	السدس	السدس	الثلث
	١٣	٤	٤	٣

$$\begin{aligned} \text{قيمة السهم} &= 480000 \div 24 = 20000 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 20000 = 60000 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأب} &= 4 \times 20000 = 80000 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأم} &= 4 \times 20000 = 80000 \text{ جنيهاً} \\ \text{نصيب الابن} &= 13 \times 20000 = 260000 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

ثانياً: على تقدير موت الابن المفقود: (تكون هذه المسألة غراوية)  
مات عن:

زوجة	أم	أب	ابن مفقود على اعتبار موته	أصل المسألة
الربع	ثلث الباقي	الباقي	لا شيء	١٢
٣	٣	٦		

$$\begin{aligned} \text{قيمة السهم} &= 480000 \div 12 = 40000 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 40000 = 120000 \\ \text{نصيب الأم} &= 3 \times 40000 = 120000 \\ \text{نصيب الأب} &= 6 \times 40000 = 240000 \\ &\text{بالمقارنة بين الحالتين نرى أن:} \end{aligned}$$

أقل النصيبين هو ما كان على فرض حياة المفقود فنعطي لكل وارث على هذا التقدير والباقي وهو ٢٦٠٠٠٠٠ جنيهاً يحفظ عند أمين على ذمة المفقود فإن ظهر حياً أخذه وإن حكم بموته رُدَّ على كل وارث ما يستحقه منه .

## المبحث الرابع ميراث الأسير

الأسير: هو الذي شد عليه الإسار - والإسار هو ما يقيد به الأسير وأطلق الأسير على المأخوذ في الحرب.

والأسير: إما أن تكون حياته معلومة لنا وهذا حكمه في الميراث حكم سائر المسلمين فيرث من غيره ويورث إذا مات وإما أن تكون حياته غير معلومة لنا ولا نعرف أين هو ولا أنه حي أو ميت وانقطع خبره فحكمه في الميراث كالمفقود لما بينهما من شبه ولذا تكلم الفقهاء عنه عند كلامهم على ميراث المفقود .



## المبحث الخامس ميراث ولد الزنا وولد اللعان

ولد الزنا: هو شخص لم يثبت له نسب من أب معين

ولد اللعان: هو شخص ولد على فراش زوجية صحيحة ولكن أباه جحد بنوته ونفى أن يكون ولده .

فالشريعة الإسلامية الغراء لم تهمل أمر هذا الإنسان الذي هو أثر لجناية غيره فألحقه الإسلام بأمه في النسب والميراث وذلك لأن صلته بها ثابتة لا تقبل شكاً فألزمها الإسلام بتحمل تبعاته فيرثها وترثه كما يرث كل قرابتها سواء كانوا أصحاب فروض أم ذوي أرحام وكذلك يرثه ذوو الفروض وذوو الأرحام من قرابتها أيضاً كما يلاحظ أن ولد الزنا وولد اللعان ليس له عصبية إلا من ناحية البنوة إذا ولد له ولا تكون أمه ولا عصبتها عصبية له. وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء لأن التعصيب للرجال وهي هنا منعدمة لانقطاع نسبه من جهة أبيه.

## المبحث السادس ميراث الخنثى والمشكل

الخنثى: هو من اجتمع فيه عضوا التذكير والتأنيث أو ليس له عضو وله ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول، ولا نستطيع أن نتبين حاله أذكر هو أم أنثى.

### أقسامه:

١- غير مُشكِل: وهو الذي وضحت عليه علامات الذكورة أو الأنوثة فإن وضحت عليه علامات الرجولة ورث ميراث الرجل وإن وضحت عليه علامات الأنوثة ورث ميراث المرأة

### وقال ابن المنذر:

أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخنثى يُورَثُ من حيث بيول. إن بال من حيث بيول الرجل فهو رجل وإن بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة. وخروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والكبير أما سائر العلامات إنما توجد بعد الكبر كنبات اللحية، وتفلك الثدي وخروج المنى، والحيض، والحبل فإن بال منهما معا اعتبرنا أسبقهما. فإن خرج البول منهما معا ولم يسبق أحدهما فهو حينئذ مُشكِل

٢- المُشكِل: وهو الذي لم يتضح أمره من الذكورة أو الأنوثة

### كيفية ميراث الخنثى المشكل:

جمهور الفقهاء يقول بوقف أمره والتريث والانتظار إلى وقت بلوغه فإن وضحت عليه أمارات الرجال كنبات اللحية أو خروج منى من ذكره يرث ميراث الذكر وإن وضحت عليه أمارات الأنوثة كالحيض أو تحلى صدره بالثديين يرث ميراث الأنثى فإن احتيج إلى قسم الميراث قبل اتضاح أمره أو لم تظهر لنا الأمارات التي تحدد ذكوره أو أنوثته فالمعمول به في الفتوى بمصر أن يعامل الخنثى المشكل بأقل النصيين وذلك عكس

ميراث الحمل فإن كان الأقل على اعتبار أنه أنثى حكمنا بأنوثته وإن كان الأقل على اعتبار أنه ذكر حكمنا بذكورته ويأخذ بقيه الورثة أنصاءهم على هذا الوضع فإن احتيج إلى قسم الميراث قبل اتضاح أمره أو لم تظهر لنا الأمارات التي تحدد ذكوره أو أنوثته فالمعمول به في الفتوى بمصر أن يعامل الخنثى المشكل بأقل النصيبين وذلك عكس ميراث الحمل. فإن كان الأقل على اعتبار أنه ذكر حكمنا بذكورته ويأخذ بقيه الورثة أنصاءهم على هذا الوضع.

أمثلة توضح كيفية ميراث الخنثى المشكل:

مثال (١): ماتت امرأة عن: زوج وأب وأم وولد خنثى مُشكَل.

الحل:

١- على اعتبار كون الخنثى ذكراً: في هذه الحالة سيكون الخنثى ابناً ويصير التقسيم

كالآتي:

ماتت عن:

زوج	أب	أم	ابن	أصل المسألة
الربع	السدس	السدس	الباقي تعصياً	١٢
٣	٢	٢	٥	

٢- على اعتبار كون الخنثى أنثى: في هذه الحالة سيكون الخنثى بنتاً ويصير التقسيم

كالآتي:

ماتت عن:

زوج	أب	أم	بنت	أصل المسألة
الربع	السدس	السدس	النصف	١٢ وعالت إلى
٣	٢	٢	٦	١٣

في هذه المسألة نجد أن فرضه في حالة اعتباره ذكراً أقل من اعتباره أنثى فيعامل على

اعتبار أنه ذكر ويأخذ الباقي تعصياً

مثال (٢): مات عن: زوجة وابنين وبنت وولد خنثى مشكل.

الحل:

مات عن:

زوجة	ابنين	بنت	ولد خنثى مشكل
الثلث	الباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين		

في هذه المسألة أقل النصيبين بدهاة كونه أنثى فيعامل بهذا الاعتبار

مثال (٣): مات عن: زوجة وأم وأختين لأم وأخت شقيقة وخنثى مشكل ولد أب

الحل:

١- على اعتبار كون الخنثى ذكراً: في هذه الحالة يكون الخنثى أخاً لأب ويصير

التقسيم كالاتي:

مات عن:

زوجة	أم	أختين لأم	أخت شقيقة	أخ لأب	أصل المسألة
الربع	السدس	الثلث	النصف	يرث بالتعصيب	١٢
٣	٢	٤	٦	ولم يبق له شيء لعل المسألة	وتعول إلى ١٥

٢- على اعتبار كون الخنثى أنثى: فيكون أخاً لأب ويكون التقسيم كالاتي:

مات عن:

زوجة	أم	أختين لأم	أخت شقيقة	أخت لأب	أصل المسألة
الربع	السدس	الثلث	النصف	السدس تكملة الثلثين	١٢
٣	٢	٤	٦	٢	وتعول إلى ١٧

في هذه المسألة نجد أن كونه ذكراً لا يأخذ شيئاً وهو أحسن النصيبين فيعامل على اعتبار

كونه ذكراً.

## المبحث السابع

### ميراث المرتد

#### تعريف المرتد وحكمه

ارتد: أي رجع يقال ارتد على أثره وارتد إليه.

والردة: الرجوع إلى الكفر بعد الإسلام

والمرتد: هو الراجع إلى الكفر بعد الإسلام

وهذا المرتد يعرض عليه الإسلام استحباباً وتكشفاً شبهته وتمهلاً ثلاثة أيام فإن أسلم فيها والاقْتُل لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» رواه البخاري وأبو داود. ولقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا يحدى ثلاث شيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخاري وغيره.

ومعلوم أن المعتبر في الردة هو رجوع المسلم بإرادته الحرة الواعية أو جمده معلوماً من الدين بالضرورة<sup>(١)</sup>.

#### كيفيه ميراث المرتد

حكم ميراثه: لا خلاف بين أهل العلم في أن المرتد لا يرث أحداً لأنه في حكم الميت فلا يرث قريبه المسلم لقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم»<sup>(٢)</sup> متفق عليه. كما انه لا يرث كافرًا سواء اتفق معه في الدين الجديد أم لا، لأنه لا يقر على كفره وردته فالمرتد لا يرث من غيره مطلقاً.

فإذا ارتد عن الإسلام قبل وفاة مورثه ثم ظل على رده حتى مات المورث فإنه يعتبر ممنوعاً من الميراث حتى لو رجع إلى الإسلام قبل قسمة التركة لأنه وقت وفاة المورث كان مرتداً.

(١) وذلك كأن ينكر فرضية الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو ينكر جريمة الزنا أو أي أمر ثابت لا مجال لانكاره.

(٢) انظر (سبل السلام) ٩٨/٣٩٨

والعبرة في الردة هي بوقت الوفاة كما سبق بيانه بالنسبة لاختلاف الدين سواء أكان هذا الغير مسلماً أم غير مسلم.

أما بالنسبة لمال المرتد فهل يورث عنه ماله الذي تركه؟ .

اختلف الفقهاء في هذه المسألة: فالصحيح في مذهب أحمد أن يكون هذا المال فينا في بيت مال المسلمين والمرأة والرجل في ذلك سواء وهو قول الشافعي ومالك، أما أبو حنيفة ففرق بين ما اكتسبه الرجل حال إسلامه - أي قبل ارتداده فلورثته المسلمين وما اكتسبه بعد الردة يكون فينا لبيت المال إن كان ذكراً لأنه ليس أهلاً للملك فلا يثبت حق للورثة فيما اكتسبه في هذه الحالة وأما الصحابان فقالوا بتوريث مال المرتد لورثته المسلمين سواء منها ما اكتسبها حال إسلامه أو بعد رده لأنه لا يقر على رده أما بالنسبة للمرتدة إذا ماتت أو قتلت على ارتدادها فجميع مالها لورثتها المسلمين بلا خلاف والمعمول به في الفتوى مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

## المبحث الثامن التخارج

### تعريفه:

في اللغة: هو تفاعل من الخروج

المعنى الاصطلاحي: هو تصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث نظير شيء معين من التركة أو من غيرها .

### حكمه:

جائز شرعاً متى كان عن تراض. ويعتبر عقد معاوضة بين الورثة كطرف وبين المتخارج معه ، وأحد البدلين في هذا العقد هو العوض الذي يدفعه الورثة الى المتخارج والبدل الثاني هو نصيب المتخارج الذي اتفق الطرفان على تركه.

### دليل مشروعيته:

١- قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وهو صلح .

٢- طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته تماضر بنت الأصغ الكلبية في مرض موته ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضي الله عنه مع ثلاثة نسوة آخر. فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألف دينار وقيل دراهم على أن تخرج من التركة وحصل ذلك بمحض من الصحابة من غير نكير .

### صور التخارج وأمثلة:

١- أن يتخارج وارث مع وارث آخر على أن يترك له نصيبه نظير ألف درهم مثلاً من غير التركة يدفعه أحد الورثة ففي هذه الحالة تقسم التركة على الورثة جميعاً ويحل المشتري محل الخارج وما خص الخارج يأخذه من دفعة بدل التخارج

٢- التخارج على أن يكون البدل مقداراً معيناً من نفس التركة كدار مثلاً ويكون سائر التركة للورثة الآخرين وفي هذه الحالة يكون الجزء الذي خصص لهذا الوارث مملوكاً له وباقي التركة يقسم على باقي الورثة بنسبة سهامهم.

ومثاله: ماتت امرأة عن زوجها وأمها وعمها وتركت ٧٠٠٠٠ جنيها ، بما في ذلك داراً قدرت ببلغ ٣٤٠٠٠ جنية وتخرج الزوج على ترك نصيبه من الميراث نظير الدار يأخذها لنفسه.

الحل:

- ١- توزع الأنصباء على جميع المستحقين وتبين سهام كل وارث
- ٢- تسقط سهام المتخارج في نظير ما أخذه
- ٣- ما بقي من التركة يوزع على السهام الباقية للمستحقين. وعلى ذلك يكون الحل هكذا:

أصل المسألة	عم	أم لعدم وجود الفرع الوارث وعدم تعدد الأخرى	زوج
٦	الباقى تعصياً	الثلث	النصف
	١	٢	٣

تسقط سهام الزوج في نظير ما أخذه وهو هنا الدار .

الباقى من التركة = ٧٠٠٠٠ - ٣٤٠٠٠ = ٣٦٠٠٠ جنية

- يوزع الباقي وهو (٣٦٠٠٠) أثلاثاً بين الأم والعم حسب سهامهما وهما ثلاثة

سهمان للأم وسهم للعم ، قيمة السهم =  $36000 \div 3 = 12000$

- نصيب الأم =  $12000 \times 2 = 24000$

- نصيب العم =  $12000 \times 1 = 12000$

٣- التخارج على أن يكون البديل بمال خارج عن التركة وتحت ذلك ثلاث صور:

١- إما أن يكون ما دفعه الورثة قد دفع بالتساوى فيما بينهم فتقسم حصة من خرج

من التركة بينهم بالتساوي .

٢- وإما أن يكون ما دفعه الورثة قد دفع بنسبة ما لكل واحد منهم من سهام فتقسم حصة

من خرج من التركة على الورثة بنسبة سهام كل منهم لأنهم دفعوا البديل على هذه النسبة .

٣- أن يتفقوا على طريق خاص في دفع البديل من غير ان يتقيد أحدهم بدفع ما يقابل

حصته أو أقل أو أكثر فتقسم حصة المتخارج بينهم بنسبة ما دفعه كل واحد منهم فيأخذ

من حصة المتخارج بنسبة ما دفعه له.

أمثلة

مثال ١: توفي عن زوجة وأخت شقيقه وأخوين لأم والتركة ٨٠٠٠٠ جنية وشقه صغيرة وقد تخارجت الزوجة علي ترك نصيبها للورثة مقابل الشقة .

الحل:

زوجة	أخت شقيقة	أخوين لأم	أصل المسألة
الربع	النصف	الثلث	١٢ وتعول إلى
٣	٦	٤	١٣

نسقط سهام الزوجة من المسألة وقدرها ٣ أسهم فيكون الباقي من السهام ١٠ أسهم

تقسم عليها باقي التركة كالتالي:

$$\text{قيمة السهم الواحد} = ٨٠٠٠٠ \div ١٠ = ٨٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقة} = ٦ \times ٨٠٠٠ = ٤٨٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب الإخوة لأم} = ٤ \times ٨٠٠٠ = ٣٢٠٠٠ \text{ جنية}$$

وبذلك يكون الباقي وزع علي الأخت الشقيقة والأخوان لأم بنسبة الثلاثة لاثين ٣:٢

مثال ٢: توفي عن زوجة، ابن، أم والتركة ٩٦ فدأناً وتخرجت الأم مقابل مبلغ

٦٠٠٠ جنية دفعه كل من الإبن والزوجة بالتساوي .

الحل:

زوجة	ابن	أم	أصل المسألة
الثلث	الباقى تعصياً	السدس	٢٤
٣	١٧	٤	

$$\text{قيمة السهم الواحد} = ٩٦ \div ٢٤ = ٤ \text{ فدأناً}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٣ \times ٤ = ١٢ \text{ فدأناً}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٤ \times ٤ = ١٦ \text{ فدأناً}$$

$$\text{نصيب الإبن} = ١٧ \times ٤ = ٦٨ \text{ فدأناً}$$

وبعد ذلك يوزع نصيب الأم علي كل من الزوجة والابن بالتساوي فيكون نصيب الزوجه =  $8 + 12 = 20$  فدأنا .

ويكون نصيب الابن =  $8 + 68 = 76$  فدأنا .

وإذا كان في المثال السابق دفع الابن ثلاثة أرباع المبلغ (٤٥٠٠) جنيه ودفعت الزوجة ربعه (١٥٠٠) جنيه فيوزع نصيب الأم عليهما بنسبة ما دفعه كل منهما تحقيقا لقاعدة الغرم بالغنم .

ما يأخذه الابن ثلاثة أرباع نصيب الأم وهو  $16 \times \frac{3}{4} = 12$  فدأنا .

فيكون نصيب الابن =  $12 + 68 = 80$  فدأنا .

وتأخذ الزوجة ربع نصيب الأم وهو  $16 \times \frac{1}{4} = 4$  فدأنا .

فيكون نصيب الزوجة =  $4 + 12 = 16$  فدأنا .

